منتدى الاقتصاد الإسلامي

الحوار الاستراتيجي حول الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي

والصناعة المالية الإسلامية في مجالات الرقابة والحوكمة والإشراف والتقنين والتدقيق والمنتجات

ملف رقم 12

الحوار الاستراتيجي: المحور الأول: الموضوع الثاني

كيف يمكن بناء الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية؟

تحرير د.عبدالباري مشعل

مدير منتدى الاقتصاد الإسلامي

القسم العربي

حقوق النشر محفوظة

منتدى الاقتصاد الإسلامي

2017/2/25

ملخص الموضوع

د. صفوان عضيبات

عندما يتنازل بعض ديناصورات الرقابة الشرعية والذين ورثوها كابرا عن كابر ويتحلوا بقليل من التواضع لمساعدة هؤلاء المساكين لتحصيل شيء من الخبرة ليتنفسوا الصعداء في طريقهم نحو المستقبل ... عندئذ ستتفتح أزهار طلاب الماستر والدكتوراة ليقدموا للعالم شيئا من شذى عطرهم.

دار الحوار حول كيفية صناعة الصف الثاني.

تعريف بمنتدى الاقتصاد الإسلامي[1]:

في 2 يناير 2018 كانت الذكرى السنوية الثانية لتأسيس منتدى الاقتصاد الإسلامي، وهو مجموعة علمية متخصصة على برنامج التواصل WhatsApp أسسها الشيخ محمد خالد حسني من باكستان، وتضم بين أعضائها العلماء والخبراء والمهنيين، والاقتصاديين، والأكاديميين، والباحثين، والمستشارين الشرعيين، ويتمثل في المنتدى جميع مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية، مثل البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، المجلس العام للمؤسسات والبنوك الإسلامي (سيبافي)، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا، والأكاديمية العالمية للبحوث (إسراء)، ومعهد الاقتصاد الإسلامي، والعديد من الجامعات ومؤسسات الفتوى والبنوك والهيئات الشرعية حول العالم.

يُعنى المنتدى بالمناقشة العلمية الإيجابية لمختلف القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي، واستشراف الحلول الإبداعية. وفي ظل وجود العديد من المجموعات المماثلة؛ فإن المنتدى يركز على التحليل النقدي وإطلاع الأعضاء على المستجدات في هذا المجال.

ولمزيد من التفصيل حول المنتدى ينظر هذا الرابط: https://goo.gl/ckWfJN

مؤسس المنتدى: الشيخ خالد حسني

اللجنة الإدارية للمنتدى:

د. عزنان حسن رئيس اللجنة الإدارية

د. عبدالباري مشعل مدير المنتدى العربي

[1] تم تحديث هذه الفقرة بتاريخ 2018/1/26

الشيخ أشرف جمعة علي مدير المنتدى الإنجليزي

د. محمد برهان اربونا عضوا

د. الشيخ إبراهيم موسى تيجاني عضوا

د.محمد إيمان ساسترا عضوا

أ. سراج ياسيني عضوًا

أ. عبدالرازق كابا عضوًا

الشيخ محمد خالد حسني (مؤسس المنتدى)

ملفات الحوارات المنجزة:

1. القضايا النقاشية في معيار العملات.
2. صكوك الوقف النيوزيلاندية–إسراء.
3. ضمان الأداء وإحالة الضمان في الاستصناع.
4. تصكيك ريع الوقف.
5. التعيين والقبض.
6. الاستصناع المعكوس.
7. عمليات الخزينة العملات فلسطين وأسواق النقد وأسواق رأس المال.
8. الصورية في العقود الشرعية.
9. عمل غير المسلم في وظائف البنك الإسلامي الرقابية والتنفيذية.
10. ما الأهداف الاقتصادية الأصلية للشريعة الإسلامية؟
11. هل يمكن إنجاز دراسات جدوى باستعمال معدل حسم غير ربوي؟
12. كيف يمكن صناعة الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية؟

13. هل لدينا نظرية اقتصادية إسلامية موازية للنظرية الغربية؟
14. بنية المصارف الإسلامية أين الخلل؟ حوارات منتدى الاقتصاد الإسلامي 2017.
15. الحوكمة والرقابة على المصرفية الإسلامية.
16. الاحتياطيات والمخصصات في البنوك الإسلامية
17. التعليم والتدريب في المصرفية الإسلامية.
18. مناقشة رأي المفتي د.علي جمعة ومن وافقه بإباحة الفوائد المصرفية المعاصرة على الودائع والقروض
19. المصرفية الإيجابية
20. حوار منضبط ومحدود حول البتكوين.

نبذة عن الحوار الاستراتيجي:

عنوان الحوار: الحوار الاستراتيجي حول الصعوبات التي تواجه الاقتصاد الإسلامي والصناعة المالية الإسلامية في مجالات الرقابة والحوكمة والإشراف والتقنين والتدقيق والمنتجات.

مكان الحوار: منتدى الاقتصاد الإسلامي–القسم العربي

إدارة الحوار: د.عبدالباري مشعل

تاريخ بدء الحوار: 2017/2/4

ملفات الحوار: كل موضوع يتم إنجاز الحوار فيه يصدر فيه ملف مستقل ينشر في موقع أكاديمية إسراء، وموسوعة الاقتصاد والتمويل، وبعض الملفات مثل هذا الملف يتحول إلى ورقة عمل على موقع معهد الاقتصاد الإسلامي بجدة.

خلفية:

في حلقة تلفزيونية على قناة فور شباب أثيرت انتقادات لمسيرة البنوك الإسلامية وآليات التصحيح، أسهم في الحوار د.أشرف دوابة، أ..وسام الكبيسي، وشارك عبر الهاتف د.حمزة الفعر. لقد أثارت الانتقادات حفيظة المتعاطفين مع البنوك الإسلامية، لكن المنتدى اختار طريقًا آخر للتعامل معها، وهو مناقشتها من الناحية الموضوعية وبطريقة علمية، فرأى الدكتور أسيد كيلاني أن بعض الواقع هو أسوأ من بعض ما ذكر من انتقادات في الحلقة، وقصد به قلب الدين والتورق، ورأى الأستاذ سراج ياسيني في بعض الانتقادات تحميل للبنوك الإسلامية ما لا تحتمل حسب وظيفتها الحالية، ومع تطور التجاذب في المنتدى توجه المنتدى لفتح حوار استراتيجي على مستوى الصناعة خاصة أنه يضم الخبراء

والمؤسسات في أوسع تجمع يمكن تصوره في هذا المجال، فحشد الأعضاء الموضوعات المشكلة على مستوى الصناعة في بعد البنية الهيكلية للمصرفية، والمنتجات، والبيئة القانونية، والحوكمة والرقابة، وأسهم في طرح العناوين الخبراء والعلماء من مختلف الجهات والأماكن منهم على سبيل المثال لا الحصر د.أسيد كيلاني، د.محمد قراط، د.أحمد طاهري، د.رقية العاني، د.علي القره داغي حيث أضاف أضاف موضوع الوعود ومخاطر الإجارة التمليكية، د.أنس الزرقا ركز على قلب الدين والعينة، وغيرهم من أعضاء المنتدى، ثم طرأت الحاجة لمناقشة الموضوع الأول وذي الأولوية فرأى أستاذنا الدكتور الزرقا الحوار حول الأهداف الأصلية غير المشتقة للاقتصاد الإسلامي، وقد بلغت الموضوعات المتجمعة أكثر من 29 موضوعًا فتم تصنيفها وفقا لمقترح الدكتور محمد فخري الصويلح إلى ستة محاور، وجرى التصويت هل نبدأ بقلب الدين وتوابعه، ام بالاقتصاد الإسلامي فرجحت كفة التصويت لصالح الاقتصاد الإسلامي بأكثر من عشرين صوتًا في مقابل 13 صوتًا لقلب الدين. وابتدأ النقاش بتاريخ 6 فبراير 2017 في موضوع الأهداف الأصلية للاقتصاد الإسلامي ثم انتقل إلى موضوع الحسم الزمني في الاقتصاد الإسلامي، ثم بناء الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية ثم الإجابة على سؤال: هل لدينا نظرية اقتصادية إسلامية موازية للنظرية الغربية؟ وقد أنجز الحوار بشأن الإجابة على هذا السؤال بتاريخ 24 / 2 /: 2017.

قائمة عناوين الحوار الاستراتيجي:

١ –قلب الدين والتورق البسيط المنظم. د.أسيد كيلاني .

٢ –التورق المنظم

٣-المرابحة الدوارة والمتقابلة للتحوط ضد تغير السعر

٤ -الليس باك (الشراء مع إعادة الإجارة) المطبق في صكوك الإجارة وتمويل السيولة.

٥-بيع الفضولي، وتطبيقاته في جدولة ديون بطاقات الائتمان الإسلامية [بطاقة الأهلي].

٦-التدقيق الشرعي الخارجي.

٧-التدقيق الشرعي الداخلي.

نريد للجهاز التنفيذي التابع للهيئات الشرعية الموقرة أن يمارس دوره بشكل فاعل بعد توفير البنية التحتية المتكاملة داخل المؤسسة فهو الرافد الرئيس للهيئة الذي ينقل الصوت والصورة لها.. يتابع تنفيذ قراراتها..أ.سليمان الراعي .

٨-حوكمة الهيئات الشرعية

المصيبة في الجمع بين الفتوى والرقابة، لا بد من تحويل دور الهيئات لرقابة خارجية.. إشكالية توريث واحتكار الرقابة الشرعية.

- الهيئات كغطاء شرعي غير كافية المصرفية الإسلامية ودرها ليس الفتوى فقط بل الإلزام بها. د.حمزة الفعر.(

٩-التورق المعكوس والمرابحة المعكوسة .

١٠ -الخصم السلعي للديون

١١-التعامل مع المنتجات الجدلية د. خالد السياري.

12- البيئة القانونية والقضائية وأثرها في ترشيد عمل المصارف

١٣ -عقود تعزيز الضمان.

١٤ -معوقات تحقيق مقاصد الشريعة ومآلاتها في ممارسات المصرفية الإسلامية

١٥ -مدى التزام الهيئات والعاملين في الصناعة بالأخلاقيات المهنية وضوابط الرقابة والإشراف والحوكمة.

١٦ -التعزيزات الائتمانية في تطبيقات الصكوك .

١٧ -الرسوم والعمولات في معاملات التمويل المجمع وإصدارات الصكوك

١٨ -رسوم البطاقات الائتمانية والمغطَّاة.

١٩ -الباقات المصرفية.

20- آلية الابتكار الفقهي بما يتوافق مع المتطلبات الشرعية ومتطلبات التنفيذ . د. إيمان الفقهاء.

21-أهم أهداف اقتصادية أصلية في النظام الإسلامي (خمسة أو أقل)، أصلية. د.محمد أنس الزرقا.

22 -نريد دراسات جدوى تعتمد معادلاتها بعيدا عن سعر الخصم ومعدلات الفائدة ومعادلاتهما. د.رقية العاني.

23-صناعة الصف الثاني في الاقتصاد الإسلامي. أ. عبد القيوم الهندي.

24–أين الخلل في تراخي الملاك أم في مشايخ الهيئات أم في الهندسة المالية الشيطانية والحيل أم في المحسوبية؟

سعي البنوك الى الضمان وعدم تحمل المخاطر. الحلقة التلفزيونية.

27– دور الحكومات والبنوك المركزية. ليس لدينا نظرية موازية للنظرية الاقتصادية الغربية، التمويل الإسلامي قائم على عدم بيع الدين والمشاركة في المخاطر وهذا لم يتم. البنوك الإسلامية لم تحقق مقاصد الشريعة. تعليقات د. وسام الكبيسي . الحلقة التلفزيونية.

28– رؤية الرواد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ودور البنوك المركزية .

29– مقترحات د.علي القره داغي: الوعود المتقابلة، التوسع في دائرة الوعود حتى أصبحت امبراطورية، المؤشرات التقليدية، التلاعب بمقتضيات العقود، ما يتعلق بعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك بشأن ضمان التلف والهلاك والتامين، وما يتعلق بعقود المشاركات في الضمان والوعد بشراء الحصة أو الصكوك.

30– نظام المصرفية المبني على الاحتياطي الجزئي. أ.سراج ياسيني.

31– توحيد المعايير الشرعية والإلزام بها على مستوى الصناعة المالية الإسلامية. الشيخ بلال الملا.

32– الخطر في الاقتصاد الإسلامي. عبدالكريم قندوز.

المحاور الرئيسة للحوار:

١) الاقتصاد الإسلامي.

٢) بنية المصارف الاسلامية

٣) الحوكمة والرقابة على المصرفية الاسلامية

4) الجوانب القانونية

5) منتجات المصرفية الإسلامية (الأصول، الخصوم، الخدمات والرسوم والعمولات)

6) تحقيق مقاصد الشريعة في المصرفية الإسلامية

المحور الأول: الاقتصاد الإسلامي:

21- الأهداف الأصلية للاقتصاد الإسلامي:

[أخوتي الأكارم تركزت أكثر الموضوعات المقترحة على المصرفية والتمويل (وهي الزوجة الأخيرة) . لا بد من العدل مع الأولى وهي الاقتصاد الاسلامي. اقترح تبادل الرأي حول أهم أهداف اقتصادية أصلية في النظام الإسلامي (خمسة أو أقل)، أصلية بمعنى أن بعضها ليس مشتقا من بعض، ولا مشتقا من أهداف اقتصادية أعلى منها. حتى استثير فضولكم، استبق الأحداث قائلا بأن (عمارة الأرض) ليست في نظري هدفا اصليًا، بل لعلها ليست هدفا. محمد أنس الزرقا].

22 – دراسات الجدوى بعيدًا عن سعر الخصم:

[نريد دراسات جدوى تعتمد معادلاتها بعيدا عن سعر الخصم ومعدلات الفائدة ومعادلاتهما. ما هو البديل الإسلامي لهذه المعادلات عند الاستثمار في مشروع ما الحقيقة يؤلمني احيانا ان يقف قبول مشروع او رفضه في مصرف اسلامي على دراسات جدوى اقتصادية ربوية. د. رقية العاني].

24- صناعة الصف الثاني في الاقتصاد الإسلامي:

[هل تنتهي مهمة الباحث والمتخصص في الاقتصاد الإسلامي، عند إخراجه لرسالة ماجستير أو دكتوراه أو بحث ترقية أو ورقة علمية بمحفل، تودع على أرفف المكتبات؟ كيف، ومتى ستلمس المجتمعات الإسلامية، ثمار الإثراء المستمر منذ ٤ عقود في الجهات الأكاديمية والبحثية المختصة في الاقتصاد الإسلامي. هل ثمة حلقة أو حلقات مفقودة؟ عبدالقيوم الهندي].

27- النظرية الاقتصادية الإسلامية الموازية للنظرية الغربية:

هل لدينا نظرية موازية للنظرية الغربية؟ [د. وسام الكبيسي].

المحور الأول: الاقتصاد الإسلامي

24- صناعة الصف الثاني في الاقتصاد الإسلامي:

[هل تنتهي مهمة الباحث والمتخصص في الاقتصاد الإسلامي، عند إخراجه لرسالة ماجستير أو دكتوراه أو بحث ترقية أو ورقة علمية بمحفل، تودع على أرفف المكتبات؟ كيف، ومتى ستلمس المجتمعات الإسلامية، ثمار الإثراء المستمر منذ ٤ عقود في الجهات الأكاديمية والبحثية المختصة في الاقتصاد الإسلامي. هل ثمة حلقة أو حلقات مفقودة؟ عبدالقيوم الهندي].

صفوان عضيبات

عندما يتنازل بعض ديناصورات الرقابة الشرعية والذين ورثوها كابرا عن كابر ويتحلوا بقليل من التواضع لمساعدة هؤلاء المساكين لتحصيل شيء من الخبرة ليتنفسوا الصعداء في طريقهم نحو المستقبل ... عندئذ ستتفتح أزهار طلاب الماستر والدكتوراة ليقدموا للعالم شيئا من شذى عطرهم.

حسين سمحان:

هناك حلقات مفقودة وهناك تقصير واضح من المصارف الإسلامية في التواصل مع عمادات البحث العلمي ومراكزه ودعم الباحثين ماديا ولوجستيا واطلاعهم على ما يفيد هذا الجانب لا إغلاق الأبواب أمامهم بحجج لا تصلح (مثل ما قيل قبل يومين بعدم إمكانية اطلاع من هم خارج البنك على الفتوى !!)

ثم ألا يثير التساؤل عدم متابعة تنفيذ توصيات المؤتمرات العلمية في هذا المجال.

وأيضا إلا تعتقد أن المنفذين والمتنفذين من موظفين ومدراء وغيرهم في كثير من الأحيان تكون نظرتهم فوقية للباحثين بحجة عدم المامهم بالجوانب العملية . بل ولا تنسى أن هؤلاء رغم أن معظمهم لا يتقن البحث العلمي يتحكم قي الباحثين وحملة الشهادات العليا بل ويتحكم أحيانا في تعيين هيئات الرقابة الشرعية

الشرح يطول . ولكن أكثر المؤسسات الناجحة في الغرب لديها مراكز أبحاث حقيقية وجسور اتصال قوية مع الجامعات ....

سراج ياسيني:

أخي الطيب (د.صفوان عضيبات)، لا أرى أي علاقة للاقتصاد بالرقابة ولن يحصل طالب الاقتصاد خبرته في الإدارات الشرعية إلا إذا قصدتم انعدام الفرص لطلبة الشريعة الجدد. المصرفية بشكل عام لا توفر خبرة للاقتصاديين. كل مصرف يوظف اقتصادي واحد أو إثنين لكتابة تقارير ودراساتٍ اقتصادية عن السوق لإدارة البنك والشرعيين لا يمكنهم أن يقوموا بهذه الشغلة. فأرجوا أن لا تلومهم في ذلك.

صفوان عضيبات:

كل الشكر أخي على تعليقكم ... ولكن تعليقي نابع من أمرين... الأول تمشيا مع الواقع التطبيقي المؤلم والذي اختزل الاقتصاد الإسلامي في العمل المصرفي

والثاني انعدام الفرص الوظيفية لطلبة الاقتصادالإسلامي ...

عبدالباري مشعل

الصف الثاني والديناصورات:

- الصف الثاني في الاقتصاد والمالية الإسلامية تصنعه الجامعات.

- والصف الثاني في الهيئات والرقابة الشرعية تصنعه الفرص.

- والصف الثاني في كل شيء يصنعه العمل فلا تواكل إنما توكل على الله (ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا).

- الديناصورات انقرضت واستعمالها هنا مشبع بجرعة حادة من النقد لا نرى استعمالها.

– لا يوجد ديناصورات وإنما أمم أمثالكم يمتلكون الكفاءة والقدرة ويستثمرون الفرص ويتنافسون عليها،

– والتنافس معهم على الفرص مشروع بشرط أن يلزم الجميع أخلاقيات الإسلام في تقديم الأكفاء عند المشورة وعدم الطعن والتشويه للآخر والتغرير وتلبيس الحق بالباطل.

– رغم أن المجال شرعي فقهي اقتصادي إسلامي إلا أنه حلبة للأعمال مفتوحة للمنافسة و يشوبها ما يشوب النفس البشرية من ضعف.

– لا نتهم أحدا في دينه وعلمه فكل على ثغرة وكل أمره إلى الله ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون.

عبدالقيوم الهندي:

التطلع لصناعة صفوف ثانية وثالثة ورابعة، تقود مختلف المسارات البحثية والمهنية، في الاقتصاد والمالية الإسلامية، إلى جوار، ومن بعد المشايخ: القرضاوي، العثماني، القره داغي، الزرقا، القري، قحف، أبوغدة، حسان..الخ –حفظهم الله وبارك أعمارهم–.

• الجدارات التي يجب أن تتوافر في الصفوف الصاعدة، ومدى إمكانية صناعتهم وتأهيلهم.

• أمثل الوسائل للإفادة من متصدري مختلف المسارات اليوم.

وجدت الكثير من الصعوبة في التسمية والوصف ب "الديناصورات".

صفوان عضيبات:

أعتذر شديد الاعتذار عن هذا الوصف ... والرجوع للحق فضيلة ... وعبارتي التي كتبتها موهمة ... إلا أني لم أقصد ما قد يتبادر للذهن من نقد للكفاءات المعروفة عالميا والتي يشهد لها القاصي والداني ... حاشا أن أتعرض لهؤلاء القامات ... أكرر اعتذاري راجيا العلم يقينا أني ما قصدت إلا التعرض لتجربة على النطاق الضيق ... بعيدة كل البعد عن قامات هذا العلم ...

عبدالباري مشعل

أخي الحبيب الأستاذ عبدالقيوم الهندي

– دائمًا يطرح الصف الثاني والديناصورات، وكأن الفرصة يجب أن تحمل إلى الصف الثاني وعليها بعض الورود والرياحين، أو أنه يجب أن يأتي أحد ويحمل الصف الثاني معطرًا ومزينا بالورود ويضعه على الكرسي لذا كان تعليقي في هذا الموضوع صريحًا فمن أراد الصعود عليه ان يحتمل المشقة. الأمة ولادة، وهذا دين، محفوظ بحفظ الله، أطال الله في أعمار الجميع، وبارك بجهودكم والحمدلله أنهم كتبوا ونشروا وسبتقى آثارهم كما بقيت آثار الأئمة والأعلام على مر التاريخ.

– كلمة الديناصورات استعملها أخي د.صفوان عضيبات، فاستدركت عليه وصرحت بتجنب استعمالها، وقد استدرك الشيخ الفاضل د.صفوان عضيبات هذا الأمر وعلق معتذرًا قبل قليل فجزاه الله خيراً، لذلك لا تكلف نفسك بالتدرب على هذه الكلمة الصعبة، ولكن يمكن أن تستخدمها على نطاق ضيق كما قال د.صفوان :).

عبدالقيوم الهندي:

د. صفوان حفظكم الله. لم أطلع على عبارة لكم تضمنت وصف علماء الصناعة ب "الديناصورات". أو ما يتوهم منه ذلك. رفع الله قدركم.

محمد أنس الزرقا:

صناعة الصف الثاني والثالث فرض كفاية. ولا يوجد حافز عفوي لدى الصف الأول، ولا سواه. كالمؤسسات لصرف الوقت والجهد في صنع ذلكما الصفين.

ان الجهات الرقابية على الصناعة عليها واجب الانتباه لأية فروض كفاية لم توفر،.

من ذلك ما فعلته ماليزيا في تحديد عدد الهيئات التشرعية

التي يسمح للعضو الواحد أن يشترك فيها.

وفي هذا الأسلوب عقبات.

من ذلك التفاوت الهائل في الموهبة والخبرة بين مختص وآخر. هذا تلمسه عند عرض اية مشكلة تطبيقية في المجال المالي، (ومثل ذلك في مجال طبي الخ.). هناك من يبذل جهدا صادقا ووقتا، ويدرس لك المسألة ويستحضر مقولات الفقهاء، ثم لا يستطيع الخروج بحل قابل للتطبيق.

وهناك من يأتيك بحل صحيح بدولة نظرت إلى الفقهاء المشهورين اليوم الذين تهافت المؤسسات عليهم لمبررات الأنفة وسواها، قليل من المناقشة. أو يخبرك بسرعة أن هذا طريق مسدود فقها.

لو نظرت للمشاهير من الفقهاء الماليين لرأيت أن أكثرهم قضى عشرين سنة أو ثلاثين يتعاطى الفقه واشتهر فيه قبل أن يدخل حلبة التمويل الإسلامي. أو حتى قبل أن تظهر للمؤسسات.

رقية العاني:

المشكلة من اتجاهين

عبدالباري مشعل

شكرًا لكم أستاذنا د.الزرقا، لقد لمستم المشكلة باعتدال شديد بارك الله بكم، والجهات الرقابية في ماليزيا وغيرها من الدول تسير في نفس الاتجاه فجميع الجهات الرقابية الفاعلة أصح حاضراً لديها موضوع التكرار، وهنا فرصة لتقليص "هاجس الخبرة الفقهية العميقة في كل دولة" من كل خلال الاعتماد على المعايير الشرعية الدولية الصادرة عن أيوفي، والانطلاق منها على مستوى الصناعة.

رقية العاني:

المشكلة من اتجاهين الاتجاه الاول مجالس ادارة المصارف الإسلامية

الاتجاه الثاني الهيئات الشرعية من الصف الاول

الاول انهم يفضلوا الاعتماد على الموجود والسمعة حتى ولو كانت كلفتهم اعلى ومن دول اخرى

الثاني المشاهير من فقهاء الماليين الذين ممكن يكونوا عند التأسيس ونجدهم باقين

مع انتظام العمل رغم تدريبهم لمجموعة مدققين وفقهاء بل ربما يشترطون بقاءهم في العقد وبكلفة عالية لا تسمح بإضافة عدد آخر اليهم

ومع احترامي لمن لا يزال رصينا في فتواه يلجأ بعضهم لإعطاء فتاوى ترضية لمجلس الادارة من مخارج وحيل لتسهيل العمل في سبيل بقائه

دون حتى الرجوع للمعايير الشرعية المعتبرة.

رقية العاني:

وهذا ما لمسته عمليا لكوني مشرفة على مجموعة مصارف اسلامية او هكذا عنوانها ولها اسماء رنانة في هيئاتها الشرعية

وحين ترفع تقريرا بالمخالفات يدعوا عدم العلم بسبب البعد المكاني او انهم كتبوا رايا مخالفا ولم يؤخذ به وبحكم عدم تواصلهم مع الجهات الرقابية لأنهم من جنسيات اخرى او على سفر دائم لارتباطهم بعشرات المصارف

طيب ففيم بقاؤكم اذن

اجعلوا صفا ثانيا متواجدا هنا تدخل حظوظ النفس

يقولون لو أدخلنا صفا ثانيا بسعر اقل سيستغنى عنا هكذا صراحة

عبدالباري مشعل:

شكراً د.رقية لمداخلتك في موضوع الحوار "صناعة الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة المالية الإسلامية"، وما تفضلت بذكر هو تحت نظر الأعضاء للتعليق عليه.

محمد برهان أربونا:

الذي ذهب إليه فضيلة شيخنا أنس الزرقا هو المنطلق الصحيح في التعاطي مع خلق الصف الثاني للهيئات الشرعية ، علما بأن أعضاء الهيئات الشرعية الموجودة في البنوك حاليا ليسوا من عينوا أنفسهم في هذه المصارف، فالرقابة الشرعية لدى البنوك لا تقتصر فقط عند الفتوى وإنما تراها المصارف انها منتج .. ومن الإدارة الناجحة أن تعين من يقدر على خلق منتج قابل للتسويق وخلق فرص الربح. ومن هذا المنطلق اتجهت البنوك إلى من يقدر على إعطاء منتج يعتمدون عليها ومع ذلك أرى أن الصف الثاني لا يمكن فرضه فرضا وإنما سيحدث تلقائيا كلما نضج فكرة الصيرفة الإسلامية. من منظور إيجاد منتج قابل للتسويق وخلق ربح للبنك فإن هذه الحالة ستبقى مدة طويلة ولو مع اعتماد معايير موحدة.. طبيعة الصناعة البنكية تميل إلى من يساندها في تحقيق أهدافه الاستراتيجية وهو الحال في مجالس الإدارة.إلى أن يتم فرض شيء بالقانون ستبقى الخبرة عامل أساسي في توجيه تعيينات الرقابة الشرعية وهو ينطبق على الرقابة الشرعية الداخلية والرقابة الخارجية .. ففي الرقابة الخارجية تعتمد البنوك على مؤسسات ذات سمعة وخبرة في تحليل حساباتها هذا هو سنن الحياة.. ولكن يبقى أن يفرض الفرد نفسه ويحقق آماله..

عبدالباري مشعل

سنبقى في موضوع صناعة الصف الثاني في الاقتصاد والصناعة اليوم إن شاء الله ويسعدنا أن نتلقى آراء أكبر عدد من الأعضاء في الموضوع قبل إغلاقه في صباح الغد، حسبنا أننا نعلق الجرس وننقل هموم الصناعة والاقتصاد ونتداولها بين شريحة مساحة واسعة من أهل الاختصاص والمؤسسات ذات الصلة بالصناعة وتوثق الحوارات في الملف ليكون متاحا للصناعة.

سليمان الراعي:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته... لو أمكن خلال تناول موضوع " الصف الثاني..." الإشارة إلى الايجابيات التي ستضاف للصناعة..

ضياء الناروز:

يوماً بعد يوم ينمو المنتدى ويتسع أكثر فأكثر، ليضم أساطين الاقتصاد الإسلامي والصناعة التمويلية الإسلامية، ويناقش ويستعرض موضوعات عديدة ومتنوعة، تجعل منه– حسب علمي– منتدى فريد من حيث أعضائه ومن حيث الموضوعات التي يناقشها، ولا شك ان وراء ذلك إدارة مخلصة ومحترفة علي رأسها الاستاذ الدكتور عبدالباري مشعل والدكتور خالد حساني وبقية أعضاء المنتدى بارك الله فيهم

أرحب بأستاذنا وشيخنا فضيلة الاستاذ الدكتور حسين حامد حسان بالمنتدى. وأشكر إدارة المنتدى على جهدهم الكبير ووقتهم الثمين ... جزاهم الله خيرا.

خالد الحسني:

جزاكم الله خيرا فضيلة الأستاذ د. ضياء الناروز على كلماتك الطيبة بالنسبة إلى المنتدى. وشكرا لجميع أصحاب الفضيلة على مشاركاتهم ونقاشهم الجميل وبارك الله في الجميع.

رقية العاني:

د عبدالباري هي واحدة من اثنتين لو الحضور صف اول فصعب يتكلموا في الموضوع لو صف ثاني فكيف يتجرءوا على شيوخهم خلي نأخذ مجالس الإدارة أسهل

لان غبت ساعتين ورجعت لم يتحرك الموضوع أنملة وأنا اعطيتك الخلاصة

وانا استغربت أنك طرحته

سليمان الراعي:

لعل اختيار اليوم الجمعة لطرح هذا الموضوع الجريء مقصود.. كونه يوم عطلة...

عبدالباري مشعل

هذا هو التسلسل الطبيعي للموضوعات ووقع صدفة ونأمل أن نحظى لتعليقات ح ل الموضوع قبل إغلاقه صباح الغد إن شاء الله ....

سليمان الراعي:

هذا من باب التحفيز على المشاركة في الموضوع..

وإثرائه بالاراء القيمة المبنية على علم وخبرة عملية.. ومن يشاهد الواقع يرى بأن الصف الأول قد تقدم له فعلا من كانوا في الصف الثاني.. وهي سنة الله في خلقه.. ولا زلت أبحث عن الايجابيات لهذا التقدم و كيف تتأثر الصناعة به..

رقية العاني

العطلة يومين عندنا واذا مطر تمد واذا ضباب تمد بعد عراقيين بعد.

سليمان الراعي:

د عبد الباري هل مسودة معيار الهيئات الشرعية المركزية تناولت موضوع الصف الثاني بطريقة مباشرة او غير مباشرة ... ولو تلميحا؟

عبدالباري مشعل

لا أذكر ذلك، أ.سليمان

لكن الموضوع يخدم الصف الثاني من زاوية أخرى تتعلق بالحوكمة ككل ونتناوله عندما ننتقل لموضوع الحوكمة إن شاء الله.

عبدالباري مشعل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وأسعد الله أوقاتكم

استعراض سريع لتطور الحوار الاستراتيجي.

أما معدل الحسم فقد حظي بتعليق ختامي راق جدًا ويعد أساسًا علميًا متينا لنظرة الاقتصاد الإسلامي لمعدل الحسم، كان التعليق من معالى د.فياض عبدالمنعم، فالمسألة ليس مسألة حسابية فقط، وإنما أعمق من ذلك بكثير، وقد وافق أستاذنا الدكتور محمد أنس الزرقا على التعليق جملة وتفصيلا. بارك الله بالأستاذين الجليلين ونفعنا بعلمهم. ويسعنا بهذا التعليق أن نغلق من جديد موضوع معدل الحسم.

وأما صناعة الصف الثاني فتلك قضية جدلية حقًا، وقد حظيت بوجهات نظر متعددة مهمة، وفي ظني أن خلاصتها أن المدخل لإنشاء الصف الثاني والثالث في الجملة أمران:

-رعاية السلطات الإشرافية وإدارتها للصناعة المالية الإسلامية .

-الجد والاجتهاد والتميز، وهناك مثل يقول "ليس كل من صف الصواني صار حلواني". الصف الأول صنع نفسه بالكفاح اقرأ سيرهم لتقف على محطات حياتهم العلمية.

التعليق في موضوع الصف الثاني يذكرني ببعض الشباب اليوم، عندما يلتقط مسألة فيفرح بها، ويعتقد أنها اكتشاف خطير في عالم الاقتصاد والصناعة بينما هي قيلت في بحث عمره ثلاثين سنة، التميز يتطلب أن يسكت الصف الثاني وكذلك الثالث طويلاً قبل أن يقحم نفسه في التحليل والتنظير، عليه أن يقيم البناء على أسس سليمة ومتينة. لقد ألمح أستاذنا الزرقا إلى هذه السنين الطويلة من الاشتغال بالفقه والتخصص لدى الصف الأول قبل أن يكونوا كذلك في مواقعهم في الصناعة والاقتصاد.

ننتظر مداخلات في موضوع الصف الثاني والصف الثالث، ولكن موضوعنا لهذا هو الموضوع الرابع من المحور الأول المتعلق بالاقتصاد الإسلامي، وهذا الموضوع الرابع طبقا لملف الحوار الاستراتيجي هو: هل لدينا نظرية اقتصادية إسلامية موازية للنظرية الغربية؟ طرح هذا السؤال في الحوار التلفزيوني الأستاذ وسام كبيسي طبقا لملخص الحلقة.

استدراك في مسألة السكوت:

أما السكوت فقد يفهم على غير وجهه، وقد يقال إنه تكميم للأفواه، وهذا ليس مقصودًا مطلقًا، ولكن المقصود أن المتميز لا يخفى فمن يعمل يُرى عمله، ويشار إليه بالبنان، وقل اعملوا...

سليمان الراعي:

دعوة المراقبين والباحثين الشرعيين للإدلاء بدلوهم في مسألة الصف الثاني وسكوتهم يدعوني لطرح تساؤل: هل مازالت الصناعة بيئة جاذبة للعمل في مجال الرقابة الشرعية والتي هي إن صح التعبير نواة للصف الأول؟

عبدالباري مشعل:

الصف الاول عددهم محدود وهناك اعداد ليست قليلة في الرقابات الشرعية وهناك تشوف كبير لدى الخريجين للعمل في الرقابات الشرعية البنوك.

سليمان الراعي:

أتمنى لو كان هناك استبيان علمي يؤكد ذلك لنا.وكلي ثقة بأن هذا الاستبيان سيحقق أكثر مما يرجى له. أقله أن نحصر عدد العاملين في المجال وبذلك تكون لدينا قاعدة بيانات توضح عدد العاملين في المجال و مؤهلاته.

الواقع حاليا – وقد أكون مخطئًا– أن تأهيل الصف الثاني يكون للمتميزين منهم الذين تشفع لهم مؤهلاتهم، خبرتهم ومهاراتهم للتقدم للصف الأول، ويكون ذلك من خلال مقدرتهم على تسويق أنفسهم بأنفسهم على مستوى مؤسستهم والهيئة الشرعية التابعة لهم. وخارج نطاق مؤسستهم على مستوى أعلى. وهذا مرتبط بكسب ثقة الهيئة والمؤسسة التي يعملون بها.

عبدالباري مشعل

أ.سليمان للدندنة على موضوع الصف الثاني، ومحصلة الموقف أن تخصصنا رغم الخريجين فإنه ما يزال نادرًا والفرص قائمة، والبنوك ستحتاج خاصة في ظل تنامي موضوع الحوكمة الذي يفتح الفرصة لوظائف جديدة.

والحمد لله رب العالمين